

الطريق من كابول إلى عدن

«الأمناء» كتب/ هاني مسهور:

في عدن بعد تحريرها من مليشيات الحوثي وهو ما شكل منعطف في الحرب ضد تلك الجماعات التي وجدت في شرعية مهترئة ومتواطئة مع تنظيم الإخوان المسلمين ما يمكنها من التمدد بل والاستقطاب على كل امتداد الأرض الجنوبية المحررة، هذا الواقع الذي لطالما يتجنب الإعلام إظهاره تحت كل الذرائع يبدو مكشوفاً بل مفضوحاً وقد سقطت كابول بيد الجماعة التي مازالت وستظل تتفاخر بأنها أوت زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي قاد عملية الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

الطريق إلى عدن بالنسبة لتنظيم القاعدة وداعش بات سالكا ومؤشرات الانقراض لم تعد بحاجة لتخمينات أو حتى تحليلات لمتابعي المشهد السياسي اليمني الجنوبي الذين باتوا ينتظرون الأسوأ في ظل الجمود السياسي وترك الشرعية اليمنية تمارس العبت دون رادع في تكرار يبدو سخيف لمشهد الشرعية الأفغانية التي كانت تمتلك مئات الآلاف من الجنود وأطنان من الذخائر ذهب متجاناً للقادمين من كهوف تورا بورا وقندهار، وكذلك سيفعل الجيش اليمني الذي سيسلم السلاح والبلاد للأفغان العرب.

المعركة في عدن حتمية والتعويل على العقيدة الجنوبية العربية لإفشال المخطط الذي يراد له أن يحدث في جنوب جزيرة العرب، الفرصة مواتية كذلك للإقليم لوضع حد لفوضى الحكومة المنعدمة المسؤولية تجاه مهددات الأمن القومي العربي وتوظيفها ورقة الإرهاب لتحقيق مكاسب مالية وسياسية مؤقتة على حساب مصالح كبرى دولية وإقليمية، الطريق بين كابول وعدن ليس يبعيد وأن كان ممتلئاً بالمفخخات والأحزمة الناسفة فالرهان يبقى على عقيدة أهل الأرض وليس عقيدة ذم رخيصة تباع وتشترى في سوق النذالة والنخاسة.



تجنب عدن السقوط مرات عديدة غير أنها تشعر بمخاوف حقيقية من أن يكون مصيرها بائس كما حصل مع كابول، فمعطيات الواقع تحفز المخاوف وتبدد التفاؤل، فتزايد الأفغان العرب وهم الجماعات التي استوطنت في المحافظات الجنوبية منذ حرب صيف 1994 تتزايد مع إصرار الحكومة اليمنية عدم تنفيذ اتفاق الرياض وإصرارها على حماية المعسكرات التي تأوي المتطرفين الذين يتزايد نشاطهم وتصطادهم الطائرات الأميركية المسيرة كلما خرجوا من تلك المعسكرات في إشارة أميركية دائمة لفاعليتها في تتبع أفراد التنظيمات الجهادية في اليمن.

كانت معارك مكافحة الإرهاب شرسة في محافظات الجنوب ولم تنتهي حتى مع محاولة داعش على إعلان الإمارة الإسلامية

كل مشاهد الرعب القادمة من كابول التي تركت تواجه مصيرها المتكرر تاريخياً في سلاسل الحروب المستدامة، فهي العاصمة المدمنة للحرب وللصراع وللسقوط والتهوي منذ نشأت كمدينة على جغرافية ممتدة بين القبائل التي لم تغادر القرون الوسطى حتى وإن دخل عليها القرن الحادي والعشرين بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

واقعية اللحظة في كابول تستدعي إيقاظ القراءة حول واقعية الخطر المحقق في عدن التي كادت أن تسقط في قبضة الراديكالية الإسلامية عندما شنت مليشيات حزب الإصلاح في اليمن حملة عسكرية مباغتة لإخضاعها تحت سلطة الأمر الواقع على غرار ما حدث للعاصمة الأفغانية كابل كانت تلك الحملة في أغسطس 2019، لكنها كسرت وانهزمت على يد الحزب الأمني، وهو أحد القوات الأمنية التي شكلها التحالف العربي لمكافحة الإرهاب بعد أن أطلق عاصفة الحزم في ربيع العام 2015.

ما أحببته عدن كان عملاً شجاعاً بكل المقاييس التي نقارنها بسقوط الموصل في قبضة داعش وكابول بقبضة طالبان، غير أن إيقاظ الحادثة والمحاولة ليس من باب المناكفة كما يحاول ذلك الفريق المحتفى اليوم باستلام كابول وتلك المشهديات السريالية الموغلة في اجترار التواريخ البعيدة وتحويل عملية الاستلام والتسليم على أنها فتح إسلامي كبير فيه تتلى الآيات القرآنية وتوظف في مواضع ليست بمواضعها باستخفاف بالعقل وتوظيف للحظة الانفعالية المنفلتة بغير عقل، يربطها كذلك المشهد الفوضوي عندما يتعلق الناس بعجلات الطائرة الأميركية وهي تغادر العاصمة التي يدعي أصحاب الكهوف أنها مدينة الفتح المبين.

«عدن نت».. مشروع فاشل للشرعية أم ضحية مؤامرة هوامير الفساد؟

فشل المشروع.. سياسة حكومية متعمدة لإفراج المجال أمام شركات تجارية لجني المياريات

«الأمناء» عن نيوزيمن:

2017م، وتم ربط اليمن عبر بوابة رقمية في عدن.

الكابل البحري الجديد البالغ طوله 25 ألف كم يربط حوالي 20 دولة من جنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر مصر، ويعد من أحدث تقنيات النقل بسرعة 100 جيجابايت في الثانية، مع سعة تصميم لا تقل عن 40 تيرا بايت في الثانية، كانت حصة اليمن منه 1,8 تيرا بايت. وهو ما يعني نقلة كبيرة في خدمة الاتصالات باليمن بمقارنة مع الكابل البحري القديم والوحيد «فالكون» الذي تعتمد عليه اليمن أو شركة «يمن نت» منذ تأسيسها الذي لا تتجاوز سعته بـ 2.56 تيرا بايت في الثانية فقط.

المقارنة بين هذه الأرقام تطرح سؤالاً محيراً عن سبب تعثر مشروع «عدن نت» في حين أن الإمكانيات التي يقدمها الكابل البحري الجديد، يشير إلى أن الشركة قادرة على تقديم خدمة انترنت لكافة المحافظات وبتقنية الجيل الرابع التي تزيد بـ 5 أضعاف عن ما تقدمه «يمن نت» المحتكرة للإنترنت المنزلي وما تقدمه شركة «يمن موبايل» المحتكرة لخدمة الجيل الثالث 3G.

وفي ظل غياب أي معلومات من الوزارة والشركة تجيب على هذا السؤال، يمكن تقديم احتمالات للإجابة عنه، أبرزها فشل الشرعية حتى اليوم عن نقل إدارة شركة الشركة اليمنية للاتصالات الدولية «تيليم»، والتي تعد بوابة الاتصالات الدولية لتزويد شركات الاتصالات المحلية بخدمات الاتصالات، ولا تزال إدارتها تحت يد جماعة الحوثي في صنعاء، رغم إصدار الشرعية قراراً بنقلها إلى عدن في يناير 2019م.

وما يشير إلى ذلك هو الموقع الرسمي للشركة التي تدير الكابل البحري (AAE-1)، فالموقع يورد

«أبواق نشاز وإشاعات مغرصة»، بهذه اللغة الحادة عبرت وزارة الاتصالات بالحكومة الشرعية وعلى لسان «مصدر مسئول» عن غضبها من الأنباء التي سرت عن مستقبل شركة «عدن نت»، ورجحت أن مصيرها سيكون الإغلاق أو دمجها مع شركة اتصالات جديدة.

هذه الأنباء سرت بعد تزامن توقف الشركة عن تقديم خدمة الإنترنت لمستخدميها في عدن ليومين كاملين، مع الكشف عن قرب تدشين شركة اتصالات جديدة بتقنية الجيل الرابع 4G والتي تقدمها الشركة، ما دفع بالكهنتان عن فشل أو انتهاء شركة «عدن نت».

الشركة التي دشنتها الرئيس هادي في يونيو 2018م، وصفت حينها بأنها مشروع استراتيجي بلغت تكلفته 100 مليون دولار لتقديم خدمات الجيل الرابع من نقل البيانات لكافة المحافظات، ومقدمة لإنهاء سيطرة جماعة الحوثي على ملف الاتصالات، إلا أن مصير الشركة أكثر من ثلاثة أعوام من هذا الكلام، انتهى إلى ما يشبه الفشل، وظلت محصورة بتقديم خدمة الإنترنت في أجزاء من العاصمة عدن وبجودة لا تختلف كثيراً عن ما تقدمه «يمن نت» الخاضعة لسيطرة الحوثي، بل إن الشركة لم تتمكن من تغطية الحاجة الكبيرة لخدمة الإنترنت في عدن، ما حول أجهزتها إلى سلعة باهظة الثمن تباع في السوق السوداء بأسعار تجاوزت نحو 3 آلاف ريال سعودي.

وضع غامض ومحير ترفض الشركة والوزارة تقديم أي تفسير لفشل المشروع رغم إمكانياته التقنية الكبيرة، فتأسس الشركة جاء بعد اكتمال مشروع الكابل البحري (Asia-Africa-Europe 1 (AAE-1))، الذي ساهمت فيه اليمن بمبلغ 30 مليون دولار عام 2013م، وانتهى العمل منه في يونيو

حيث قال بأن سببه «انقطاع الوصلات الخارجية الممتدة للخط الدولي البحري الرابط بين جيبوتي وعدن»، ما يؤكد أن الشركة باتت معتمدة على هذا الخط الذي تم إنشاؤه عام 1994م وليس على الكابل البحري الجديد (AAE-1).

ترجيح فشل المشروع جراء الفشل العام للملازم لإدارة الشرعية بشكل عام، يقف في مواجهة الأبناء التي سرت مؤخراً عن قرب تدشين شركة اتصالات جديدة في 4 مدن محررة بتقنية الجيل الرابع، على وقع حملة إعلانات ضخمة في شوارع هذه المدن، تحت عنوان غامض (خليك متصل).

وبحسب مصادر إعلامية فإن الحملة هي تشويق لتدشين مرتقب لشركة «واي» في نوفمبر القادم في عدن ومارب والمكلا وحضرموت بعد أكثر من سنة ونصف من الحديث عن نقلها من صنعاء وعدن، وتأكيد وزير الاتصالات السابق لطفي باشراف في أغسطس 2020م عن تدشين عملها من عدن، إلا أن الأمر توقف بشكل غامض.

وأثيرت حول الموضوع اتهامات كبيرة تنفي كون الأمر نقلاً للشركة من صنعاء إلى عدن، حيث أكد ناشطون وصحفيون أنها شركة اتصالات جديدة يجهز لها قيادات بارزة في الشرعية وعلى رأسهم جلال نجل الرئيس هادي ورجل الأعمال الإخواني أحمد العيسى بذات الاسم، مستغلين بوثائق لتوجهات الوزير السابق باشراف بإعفاء أجهزتها من الجمارك.

وبحسب مخصين فإن تدشين الشركة يشير إلى وجود إمكانيات تقنية لدى الشرعية لتقديم خدمات الجيل الرابع عبر بوابة «عدن نت»، وأن الضعف والفشل الذي تعاني منه الشركة الحكومية منذ ثلاث سنوات كانت سياسة متمردة لإفراج المجال أمام شركات تجارية لتقديم هذه الخدمة وجني أرباح بمليارات الريالات.

عدننت
Adennet

هل سيكون مصير «عدن نت» الإغلاق أم الدمج مع شركة اتصالات جديدة؟

ما سبب تعثر مشروع «عدن نت» رغم الإمكانيات الهائلة؟

أسماء المشاركين في المشروع من شركات الاتصالات الحكومية والخاصة، ومن بينها «تيليم» وبالضغط على الأيقونة الخاصة بها، يتم إحالتك إلى موقع الشركة الخاضع لسيطرة الحوثي، ما يعني أن الشركة لا تزال تعترف بإدارة «تيليم» الحوثية، ما يرجح أن الشرعية غير قادرة على الاستفادة من مشروع الكابل البحري الجديد، ما يفسر فشل انطلاقة مشروع «عدن نت».

ما يعزز من هذا أيضاً، هو تصريح المصدر المسئول لوزارة الاتصالات حول وضع شركة «عدن نت»، وشرح فيه أسباب توقفها ليومين كاملين،